

القوى الكبرى والنظام العالمي الجديد

سعد محيو*

أقبل القرن العشرين على فكرة اكتسحت كل مراكز الأبحاث والإعلام والبرامج الحكومية الوطنية، قوامها أن الجنس البشري دخل مرحلة ضخمة غير مسبوقة في تاريخه الحديث: مرحلة ستنتقل فيها العولمة، المستندة إلى ثورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيوتكنولوجيا المذهلة، إلى نظام عالمي جديد يحكم قرية عالمية واحدة وتسوده قوانين التجارة الحرة، والتنافس السلمي، والاعتماد المتبادل، والتعاون لمكافحة آفات العصر الجديدة، من الإرهاب والجريمة المنظمة إلى انتشار أسلحة الدمار الشامل. لقد حققت الرأسمالية الليبرالية نصرها النهائي، وبدأ العالم، أخيراً، يحث الخطى نحو نهاية التاريخ.

هذه المقولة لم تقتصر فقط على أنصار الرأسمالية والفكر الرأسمالي، الذين انطلقوا من نهضة الصين والهند وبقية السرب الآسيوي للإعلان أن العولمة بدأت في تحقيق وعد انتشار مئات ملايين الناس من براثن الفقر والمرض، بل شمل أيضاً العديد من اليساريين والتقدميين الذين اتفقوا مع اليمينيين على نقطة جوهرية كبرى واحدة هي أن الدولة-الامة أو الدولة القومية (التي أطلقتها الرأسمالية الحديثة من عقالها) قد إنقضت عهدا ذهبيا وإنتهت مهمتها التاريخية، وبات مطلوباً الآن تجاوزها إلى رحاب الحكومة العالمية. بيد أن عقدين من الزمن، على إثر سقوط الحواجز الاشتراكية أمام السوق العالمية، أثبتنا خطأ كل من النظريات الرأسمالية حول نهاية التاريخ وبداية تاريخ "الامبراطورية" وفق اليسار. ما حدث لم يكن في الواقع بروز نظام جديد مضبوط بسلطة امبراطورية جديدة، بل لانظام أو فوضى عالمية موصوفة.

لا بل أكثر: بدل الحديث عن تقدم لارجعة فيه للعولمة، بدأ الكلام، وإن خافتاً، عن احتمال توقف العولمة الراهنة أو حتى سقوطها، كما حدث للعولمة البريطانية في القرن التاسع عشر والتي كانت أكثر توسعاً وتجذراً من العولمة الأميركية.

العولمة التي أستعادت الولايات المتحدة بعد العام ١٩٤٥ تمت عبر القوة العسكرية

(* كاتب لبناني - معهد كارنيغي - بيروت.

والسياسات القومية الأميركية، ولم تكن بأي حال من طبائع الأمور. آنذاك، قبلت الولايات المتحدة (ولأسباب تتعلق بكل من هدف انجاح نظامها العالمي الجديد والحرب الباردة) بدفع أكالاف هذا النظام من خلال التسامح مع الاستراتيجيات الحمائية القومية التي طبقتها دول تابعة لها كاليابان وكوريا الجنوبية، ولاحقاً إلى حد ما الصين. وهذا كان شبيهاً بما فعلت بريطانيا خلال حقبة الباكس برتانيكا.

بيد أن الوضع مختلف الآن. فالولايات المتحدة لم تعد مستعدة للعمل كما فعلت في مرحلة مابعد ١٩٤٥، فهي أصبحت مستورداً رئيساً للرساميل، وبالتالي فهي تتعاطى مع قيمة الدولار بوصفه قضية تابعة للإدارة الاقتصادية القومية. وهي تعزز اللبلة التجارية فقط في المجالات التي تتمتع فيها بتفوق تنافسي ضخم، فيما ترفض فتح أسواقها في قطاعات رئيسية، كما ترفض السماح بتطبيق استراتيجيات حمائية قومية في الدول النامية. وهذا أيضاً ما تفعله القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى: ألمانيا واليابان. وهذا يعني أن وعد العولة بإزالة الفجوة بين العالمين المتقدم والنامي ليست سوى أضغاث أحلام.

هذا علاوة على أن حدود امبراطورية العولة تزداد ضيقاً مع صعود قوى جديدة إلى قمره القيادة العالمية، من روسيا والصين والهند إلى البرازيل وجنوب إفريقيا والنمور الآسيوية وتركيا. وكلها تطالب بمكان تحت شمس النظام العالمي.

ولأن الولايات المتحدة لاتزال ترفض حتى الآن إقامة نظام عالمي جديد، غير ذلك الذي أقامته بعيد الحرب العالمية الثانية، فالأرجح أن يكون العالم ساحة صراع كبرى بين الرأسماليات القديمة (أميركا، أوروبا، اليابان) والجديدة (الصين والهند وروسيا والبرازيل). ساحة ستشهد تصاعداً في المخاطر الأمنية، وتصعيداً للحرب ضد ما يسمى الإرهاب، وحروب متدنية الوتيرة، وغزوات أميركية وأوروبية للدول الفاشلة والملاذات الآمنة، للإرهاب، وحروب موارد بين الدول الأقل تطوراً تشمل تدخل الدول الكبرى مع عملائها، وتفاقم الخلافات والصراعات بين الدول الكبرى حول الموارد الطبيعية والأسواق والتجارة. الآن، ولأن الفوضى الدولية لها قوانينها هي الأخرى، والتي يطلق عليها بعض الباحثين الأميركيين اسم "اللاقطبية الدولية"، يصبح التساؤل ضرورياً حول طبيعة ومستقبل العلاقات بين الدول الكبرى والصاعدة، أو بالأحرى بين الرأسماليات قديمها والجديد، في إطار سيناريوهات محددة. لكن، قبل ذلك، ولكي تكتمل صورة هذه السيناريوهات المفترضة، وقفة أولاً أمام مقاربات كل اللاعبين الكبار في هذه الرقصة الدولية الجديدة، أي الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والصين والهند واليابان.

الاستراتيجية الأميركية

الجدل الساخن لايزال ساخناً في الولايات المتحدة منذ سنتين حول الوسيلة الأنجع

للحفاظ على الزعامة العالمية الأميركية في القرن الحادي والعشرين. وهو جدل يدور بين معسكرين رئيسيين إثنين:

الأول، يدعو إلى تقليص الالتزامات الأمنية- العسكرية الأميركية في العالم إلى حد كبير، والتركيز بدلاً من ذلك على "بناء الأمة" في الداخل الأميركي وعلى تطوير الاقتصاد والبنى التحتية والتعليم.

والثاني، يطالب بإبقاء الاستراتيجية الكبرى الراهنة القائمة على الحفاظ على النظام الدولي الراهن بقوة السلاح الأميركي، ويحذّر من أن التخلي عن هذه الاستراتيجية والتفوق في الداخل سيغيّران نهاية الدولار كعملة احتياط عالمية ومعه البحبوحة الاقتصادية الأميركية.

يقول التيار الأول أنه - أن الأوان للتخلي عن استراتيجية الهيمنة الأميركية واستبدالها باستراتيجية ضبط النفس. وهذا يعني التخلي عن السعي وراء الإصلاح العالمي والاكتفاء بالعمل على حماية المصالح القومية الأميركية الضيقة، وكذلك تقليص عديد وعداد الجيش الأميركي والتخلي عن بعض القواعد العسكرية في أنحاء العالم، وتحميل الحلفاء أكاليف الدفاع عن أنفسهم.

هذه الاستراتيجية البديلة المنضبطة، التي لاتعني بالضرورة عودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التاريخية، يجب أن تستند فقط إلى ثلاثة ركائز لاغير:

هذه الاستراتيجية البديلة المنضبطة، التي لاتعني بالضرورة عودة الولايات المتحدة إلى عزلتها التاريخية، يجب أن تستند فقط إلى ثلاثة ركائز لاغير:

أولاً، منع بروز منافس قوي يقلب موازين القوى العالمية الراهنة

ثانياً، مواصلة القتال ضد الإرهابيين. يتعيّن على الولايات المتحدة أن تحمي نفسها من تنظيم القاعدة وأشباهه

ثالثاً، وأخيراً، يجب على الاستراتيجية المنضبطة أن تهتم عن كئيب بمنع انتشار الأسلحة النووية، لكن مع الاعتماد بشكل أقل على التهديد باستخدام القوة العسكرية لمنع هذا الانتشار، وبشكل أكبر على الردع، إلا إذا ماتطلب الأمر هجوماً عسكرياً وقائياً.

دعوة للتواضع

هكذا يرى أنصار الاستراتيجية المنضبطة إلى الدور الأميركي في العالم. وكما هو واضح، ليست هذه الرؤية إعادة إنتاج للنزعة الانعزالية الأميركية التاريخية، بل هي دعوة تنطلق من القلق من أن إمكانات أميركا الاقتصادية لم تعد متطابقة مع طموحاتها الاستراتيجية التي باتت تنافسها عليها قوى أخرى دولية صاعدة.

وهذا رأي اعترف به تقرير "الاتجاهات العالمية ٢٠٣٠" الذي وضعت مؤخرًا ١٦ وكالة مخابرات أميركية وجاء فيه أنه "مع الصعود السريع لبلدان أخرى، فأنا لحظة القطبية

الوحيدة" الأميركي قد ولت، كما أن الباكس أميركانا، وهي الحقبة التي شهدت الصعود الأميركي إلى قمة القيادة العالمية غداة الحرب العالمية الثانية، يتبدد سريعا". كما يؤيد هذا الرأي أيضاً الحقيقة بأن السلطة العالمية باتت تتوزع الآن بين قوى صاعدة جديدة، جنباً إلى جنب مع القوة الأميركية. وهذه القوى لا توجد فقط في مجموعة "البريك" (البرازيل، روسيا، الهند، والصين) بل أيضاً في مجموعة "المينتس" (المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، وتركيا).

وبالتالي، سيكون على الولايات المتحدة برأي أنصار الاستراتيجية المنضبطة، أن تتراجع الآن إلى مواقع جديدة أكثر تواضعاً وواقعية، وإلا ستُجبر بعد حين على التأقلم فجأة وبشكل مؤلم وكارثي، وخطير (على حد تعبير البروفسور باري بوسن، مدير دراسات الأمن في مؤسسة ماسشوستس للتكنولوجيا).

معسكر استثمار الهيمنة

ماذا الآن عن منطق المعسكر الآخر المتمسك بمواصلة استراتيجية "الهيمنة الليبرالية" الأميركية على العالم؟

وجهة نظر هذا التيار تقوم على التالي:

- منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، انتهجت الولايات المتحدة استراتيجية كبرى واحدة: الانخراط العميق في شؤون العالم. فمن أجل حماية أمنها وبحبوحتها، بنت أميركا نظاماً اقتصادياً عالمياً ليبرالياً، وأقامت روابط دفاع وثيقة مع شركاء في أوروبا وشرق آسيا والشرق الأوسط. وهذا توجهٌ التزم به كل الرؤساء الأميركيون بلا استثناء.

- لكن الآن، قد تشعر واشنطن بإغراء للتخلي عن هذه الاستراتيجية الكبرى وتنسحب من العالم، بفعل صعود الصين والعجوزات الضخمة في الموازنة والتعب من الحربين المكلفتين في العراق وأفغانستان. لكن هذا سيكون خطأ فادحاً: فخفض النفقات الدفاعية على مدى عشر سنوات لن يوفّر على الخزينة سوى ٩٠٠ مليار دولار. ثم أن ضخامة القوة العسكرية الأميركية منعت بروز أي دولة كبرى تطمح إلى موازنتها، وهي قوة لا تكلف أميركا سوى ٥،٤ بالمئة من الانتاج المحلي الإجمالي، هذا في حين أن الاتحاد السوفييتي كان يصرف على الدفاع ٢٥ في المئة من الانتاج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أدى إلى إفلاسه ومن ثم انهياره.

- من دون استمرار الزعامة العالمية الأميركية، ستتحوّل العديد من الدول، منها كوريا الجنوبية وتايوان واليابان في آسيا ومصر والسعودية وتركيا في الشرق الأوسط إلى قوى نووية، وسيصبح الاتحاد الأوروبي عاجزاً عن الدفاع عن نفسه في مواجهة روسيا والشرق الإسلامي.

- لكن الأهم من كل هذه العوامل، برأي أنصار استمرار الهيمنة الليبرالية الأميركية، هو الرابط الوثيق بين السيطرة العسكرية لأميركا وبين هيمنتها الاقتصادية. فالاستراتيجية الأميركية الراهنة تحافظ على النظام الاقتصادي العالمي الذي أقامته واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية والذي يخدم إلى حد كبير مصالحها الاقتصادية القومية. وهكذا فإن السيطرة العسكرية هي في أساس الزعامة الاقتصادية الأميركية للعالم. وفي حال سحبت أميركا وجودها العسكري من معظم المناطق، فسيكون من الصعب عليها للغاية إقناع القوى الدولية الأخرى برعاية المصالح الاقتصادية الأميركية. والحال أن الدور العالمي يسمح لأميركا أن تشكل الاقتصاد العالمي كما ترغب وتشتهي، ويساعدها على الدفاع عن الدولار كعملة الاحتياط الرئيسية في العالم، الأمر الذي يوفر للبلاد مزايا ضخمة على رأسها قدرتها على استئانة المال بسهولة.

- كل هذا لا يعني أنه لا يمكن، أو يجب، تعديل الاستراتيجية الكبرى كلما تطلبت الظروف ذلك. وهذا، على أي حال، ما فعله الرئيس نيكسون مثلاً حين سحب أميركا من فيتنام وعضّ عن ذلك بضم الصين إليه في معركته ضد الاتحاد السوفياتي. وهذا يوضح أن التعديل ممكن من دون المس بجوهر الاستراتيجية الكبرى الخاصة بالزعامة الأميركية للعالم.

مبدأ أوباما

هذه باختصار الخلاصات العامة للتيار الأميركي الداعي إلى عدم تقليص الالتزامات الأميركية في العالم، وإلى مواصلة استراتيجية ما يسمونه "الهيمنة الليبرالية". وكما يتضح من هذه المعطيات، منطلق هذا التيار يبدأ وينتهي بفكرة رئيسية واحدة: استمرار الازدهار الاقتصادي الأميركي لم يعد ممكناً من دون استمرار الهيمنة العسكرية الأميركية على العالم: اسحب القوات والالتزامات الأمنية لحلفاء أميركا، تنهار دعائم الاقتصاد.

أي تقف إدارة أوباما في هذا التجاذب العنيف في الداخل بين تيار "التراجع" و"التقدم" الأميركي في العالم؟ يبدو أنها تقف في "منزلة بين منزلتين"، مع ميل أكثر قليلاً إلى تيار التراجع. وهذا واضح وجلي في ما يطلق عليه في واشنطن الآن "الاستدارة (Pivot) أو إعادة التوازن (Rebalancing) نحو منطقة آسيا - الباسيفيك"، بدلاً من التركيز على أوروبا - الأطلسي كما كان الأمر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن كلا التيارين يتفقان على القواسم المشتركة التالية: أولاً، منع بروز منافس قوي يقلب موازين القوى العالمية الراهنة، والحفاظ هيمنة الدولار

ومؤسسات نظام ما بعد ١٩٤٥ على الاقتصاد العالمي. ثانياً، مواصلة القتال ضد الإرهابيين والقوى الخارجة أو المتمردة على نظام العولة. ثالثاً، مواصلة التفوق العسكري الأميركي الكاسح على كل دول العالم مجتمعة، والاهتمام عن كثب بمنع انتشار الأسلحة النووية، لكن مع الاعتماد بشكل أقل على التهديد باستخدام القوة العسكرية لمنع هذا الانتشار، وبشكل أكبر على الردع، إلا إذا ماتطلب الأمر هجوماً عسكرياً وقائياً.

الاستراتيجية الروسية

"استراتيجية الأمن القومي الروسية حتى العام ٢٠٢٠"، التي صدرت العام ٢٠٠٩ وحلّت مكان "مفهوم الأمن القومي الروسي" للعام ١٩٩٧ الذي عدّل في العام ٢٠٠٠، تدعو إلى تحويل "روسيا المُنبعثّة" إلى دولة كبرى مجدداً، وإلى أن تكون أحد القوى الخمس الأكبر اقتصاداً في العالم. وهي تحدد الأهداف، والتهديدات، والمهام، والإجراءات لتحقيق هذا الهدف على المدى القصير (٢٠١٢) والمتوسط (٢٠١٥) والطويل (٢٠٢٠)، لكنها تربط هذا الهدف ومعه مبدأ الأمن القومي رباطاً مُحكماً بالنمو الاقتصادي الثابت، مُشدّدة على رفع مستويات معيشة المواطنين الروس، وعلى أولوية الابتكار التكنولوجيين، و"العلم" و"الثقافة" و"الصحة العامة"، وحتى على "الروحانية" في إطار "الذاكرة التاريخية الروسية" المتمثلة بالمسيحية الأرثوذكسية.

المحاور الرئيسة للاستراتيجية

- المشاركة الفعالة في تقسيم العمل الدولي، وتحسين التنافسية العالمية للاقتصاد الو روسيا، وفي إطار الدفاع عن مصالحها القومية، ستبقى داخل حدود القانون الدولي، وستنفذ سياسة عقلانية وبرagamاتية يتم فيها استبعاد المجابهات المكلفة، بما في ذلك سباق التسلح طني، وهي مستعدة لتطوير علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي على أساس المساواة، مقابل استعداد الحلف للاعتراف بمصالح روسيا المشروعة، كما انها مستعدة لبناء شراكة استراتيجية متساوية مع الولايات المتحدة، على أساس المصالح المشتركة، أخذة في الاعتبار التأثير الرئيس للعلاقات الروسية- الأميركية على الوضع الدولي ككل.

- الاندماج في العولة ضمن شروط قومية روسية محددة، مع الدعوة إلى تغيير الهندسة العالمية والإقليمية الراهنة.

الاستراتيجية الصينية

التيار الأول عبّر عنه بوضوح تقرير أكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية العام ٢٠٠٨

بعنوان "استراتيجية حمامة السلام". وقد استخدم التقرير جسم الحمامة لتوضيح أولويات السياسة الخارجية الصينية: فالأمم المتحدة تقف على رأس الأولويات، أو رأس الطير، وآسيا هي صدره، في شكل "الرابطة الآسيوية" (*Asian Association*) وهي كتلة إقليمية مستقلة ستكون بقيادة الصين. أوروبا هي أحد جناحي الطير والولايات المتحدة (التي تنتمي إلى منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا-الباسيفيك- "أبيك") هي جناحه الثاني. أما أميركا اللاتينية وإفريقيا وقارة أوسيانا (التي تضم استراليا وجزر المحيط الهاديء التي تفصل آسيا عن أميركا) فهي ذنبه.

وتطبيقاً لهذه النزعة الاندماجية في الاقتصاد العالمي، أعلن الرئيس الصيني هيو جينتاو العام ٢٠٠٩ أن دبلوماسية الصين يجب أن "تحمي مصالح السيادة، والأمن، والتنمية". وهذا عنى الأولويات التالية: أولاً استقرار الصين السياسي، واستقرار النظام الحالي الذي لاتزال بيجينغ تصفه بالاشتراكي، وثانياً الأمن السيادي، ووحدة أراضي الصين، والتوحد القومي، والثالث ديمومة التطور الاقتصادي والاجتماعي.

التيار الثاني ينطلق من الذاكرة الجماعية الصينية التي تئن من الغزوات الخارجية، ليصل إلى محصلات مغايرة: التركيز على أن الولايات المتحدة هي التهديد الأكبر لاستقرار الصين وتطورها. أنصار هذا التيار يستلهمون هنا مقولة الفيلسوف الصيني مينكيوس بأن "أي دولة ليس لها عدو أو خطر خارجي، محكوم عليها بالطلق بالاندثار"، كما يقلبون مقولة صموئيل هانتينغتون بأن "العدو المثالي لأميركا قد يكون معادٍ إديولوجيا، ومختلف عنها إثنياً وثقافياً، وقوي عسكرياً بما فيه الكفاية لفرض تهديد يعتد به للأمن الأميركي، فيقولون أن الولايات المتحدة هي العدو المثالي للصين.

هذا الرأي يستند إلى قناعة قديمة بأن الولايات المتحدة، جنباً إلى جنب مع الدول الغربية واليابان، معادية للقيم السياسية للصين وتريد احتواءها عبر دعم انفصال تايوان عن البر الصيني، ومساندة الدلاي لاما في التيببت، والانفصاليين المسلمين في بيجور، وعبر التحالفات العسكرية التي تقيمها الولايات المتحدة لتطويق الصينى وكبح جماح طورها. بيد أن القيادة الصينية الحالية، وعلى رغم أنها تطل على الولايات المتحدة بالفعل على أنها نوعاً من التحديات الاستراتيجية والأمنية على الصين، إلا أنه ليس من المجدي أو حتى من التهور بناء استراتيجية عليا صينية تستند إلى الفكرة بأن أميركا هي الخصم الرئيس للصين. والقادة الصينيون يدعون إلى "صبر استراتيجي" على الوضع الدولي الراهن قد يستمر ٢٠ سنة، على أن يجري العمل من الآن لتغيير هذا الوضع عبر تقنية الوخز بالأبر، أي من خلال التغييرات التدريجية التي لا "تجفل" الولايات المتحدة والغرب.

الهند

الهند يرجح أن تكون قريباً قوة رئيسة في النظام العالمي الجديد، حيث أن دورها سيشمل:

- "مسؤوليات" اقليمية أوسع (أي أوسع من شبه القارة الهندية) في المنطقة الآسيوية.
- تعاوناً وثيقاً مع القوى المسيطرة، خاصة الولايات المتحدة، حول القضايا الحيوية لجدول أعمال النظام العالمي الجديد.

وهذا الدور سيتضح حين يأخذ النظام العالمي شكلاً محدداً على المستويين الدولي والإقليمي. بيد أن المؤشرات على هذا الدور المحتمل لم تن تتراكم طيلة السنوات الأخيرة من جانب مؤسسات الدراسات الاستراتيجية، وكلها تشير إلى أن الهند سيكون لها أساساً دور استراتيجي - عسكري. فهي ستكون لاعباً في كل الخطط المتعلقة بالاستراتيجيات والعلاقات والتحالفات المتعلقة بالاهتمامات الأمنية للنظام العالمي الجديد والتي تعتبر الصين تهديداً محتملاً.

على صعيد الدور العالمي الجديد للهند، تبرز العلاقة الدفاعية بينها وبين الولايات المتحدة. وهذا ليس تطوراً جديداً. فهي بدأت منذ عهد جون كينيدي، و تبلورت في الدعم الأميركي غير المباشر للبناء الصاروخي والنووي الهندي. لكن الجديد في العلاقات الهندية - الأميركية هو بدء "الحوار الاستراتيجي" بين الطرفين حول الأمن في النظام العالمي الجديد وليس فقط في شبه القارة الهندية.

على الصعيد الإقليمي، ستبرز النشاطية الهندية من خلال "أ": اشتراكها في نظام ميزان القوة الآسيوي "ب" اشتراكها في منظمات عالمية مثل آسيان والمنتدى الآسيوي، و"ت": في تمدد نفوذها السياسي - الثقافي نحو آسيا الوسطى.

الاتحاد الأوروبي

أوروبا تمر بأزمة عاصفة تشمل اقتصادياتها وهويتها وموقعها في العولة وفي نظام عالمي متغير. والصراع الداخلي الخاص بالمشروع الأوروبي يمكن إختصاره بكونه لايزال خياراً بين بديلين: أوروبا الأطلسية كذيل للولايات المتحدة، أو دولة لأطلسية تضم روسيا وتركيا إليها. هذا الصراع لم يحل بعد. بيد أن نهاية الديغولية وإنضمام بريطانيا العظمى إلى الاتحاد الأوروبي، وتوسع أوروبا شرقاً، وإنهيار الاتحاد السوفيتي، كل ذلك دفع المشروع الأوروبي إلى أحضان العولة الليبرالية الجديدة وإلى التحالف السياسي - العسكري مع واشنطن. أكثر من ذلك: هذه التطورات عززت الطابع الجماعي للمثلث الإمبريالي الأميركي - الياباني - الأوروبي.

على أي حال، يجب انتظار أمرين لمعرفة المسار الذي ستسلكه أوروبا حيال مسألة النظام

العالمي الجديد: الأول، مدى قدرة الاتحاد الأوروبي على استيعاب الانفجارات الاجتماعية المتوقعة، التي قد تتخذ في الكثير من الأحيان الطابع القومي الخاص بكل دولة، في ضوء ضغوط العولمة والمنافسة الشديدة التي تتعرض إليها أوروبا الغربية من شرق آسيا. والثاني، المدى الذي ستذهب إليه الولايات المتحدة في سياسة الاستدارة شرقاً نحو آسيا-الباسيفيك، ومدى تأثيره على التحالف الأطلسي.

اليابان

ترتيبات النظام الدولي التي وضعتها الولايات المتحدة غداة الحرب العالمية الثانية، سهّلت، إضافة إلى السمات الثقافية والتاريخية الخاصة لكل من المجتمع والرأسمالية اليابانيين، صعود اليابان إلى المرتبة الاقتصادية الثانية (والآن الثالثة) في العالم بعد أميركا. فهل تسفر التحولات الراهنة في هذا النظام إلى عودة القوة العسكرية الامبريالية اليابانية؟ لا يستبعد ذلك.

حتى الآن، اليابان لاتزال تعيش تحت مظلة الحماية الأمنية الأميركية. لكنها إذا ماقررت في يوم ما، كما تفكر الآن، في التحول إلى قوة عظمى عسكرية، فهي قادرة على تحقيق ذلك في برهة وجيزة بفعل قدراتها المالية وتكنولوجيا المتطورة ونتاجيتها الاقتصادية. وحتى في هذه المرحلة، وعلى رغم أن البند التاسع من الدستور يحظر على اليابان العودة إلى العسكرية أو إعلان الحرب أو استخدام القوة العسكرية في الشؤون الدولية، فإنها تنفق ٤٠ مليار دولار على الشؤون الدفاعية، وهذا أعلى رقم في العالم بعد الولايات المتحدة.

في مؤتمر منتدى دافوس العالمي الذي عقد في أوائل العام ٢٠١٤، فاجأ أبي العالم حين شن حملة عنيفة على الصين متهماً إياها بأنها ذات نزعة عسكرية وعدوانية، مشيراً إلى أن الصين واليابان تشبهان ألمانيا وبريطانيا عشية الحرب العالمية الأولى: فهما متزوجتان اقتصادياً لكنهما مطلقتان استراتيجياً. وقد ردت الصين بالمثل، واتهمت اليابان بأنها تريد العودة إلى "ماضيها العسكري الامبريالي البشع" في آسيا.

صحيح أن المحللين لايتوقعون إلى تصل الأمور بين هذين العملاقين إلى درجة الانفجار العسكري بسبب الاعتماد الاقتصادي المتبادل بينهما(اليابان لديها ٢٣ ألف شركة ضخمة عاملة في الصين يعمل فيها ١٠ ملايين صيني)، إلا أنهم يشددون على أن النزاع الياباني-الصيني قد يكون أخطر نزاع جيو-سياسي في العالم. وهذا لأسباب عدة، أولها أنه سيكون هناك دوماً احتمال، ولو كان بعيداً، لبروز سوء الحسابات بين الطرفين يؤدي إلى مضاعفات ساخنة.

علاوة على ذلك، حجم وديمومة النزاع بين الطرفين قد يجعله خطراً أمنياً عالمياً كبيراً، لأن التوترات تجد جذورها في عداوة تاريخية لايببدو أن لها حلاً، في وقت لايببدو أن ليس ثمة

أقنية دبلوماسية تعمل على تهدئة الأمور بينهما. وثمة نقطة قد تكون أخطر من كل ذلك: كلا الطرفين يستخدمان النزاع لخدمة أغراض داخلية: الصين لتفريغ الشحنة القومية الفائضة لدى سكانها وتعزيز الشرعية الشعبية لنظامها، ولتبرير مواقفها اللينة مع الولايات المتحدة. واليابان تستخدم الصعود الصيني كفزاعة لاستنهاض العصبية القومية اليابانية، بهدف استعادة دورها العالمي. وإذا ما تطابق هذا التسابق على استثارة الحمى القومية مع تراجع الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الطرفين، فإن هذه ستكون وصفة ممتازة كي تعلق قرون العملاقين في اشتباك لافكك منه. وفي حال حدث ذلك، سيعني ذلك أن ثمة ضوءاً أخضر أميركياً لليابان كي تتسلح مجدداً لموازنة الصعود الصيني، في إطار تجديد "الامبريالية الجماعية" الأميركية- الأوروبية- اليابانية.

خلاصة

ثمة إجماع، الآن، أو على الأقل شبه إجماع، بأن رحلة القطبية الأحادية الأميركية وصلت إلى خواتيمها. لكن ما لم يحز على إجماع هو شكل النظام العالمي البديل الذي سيحل مكان القطبية الأحادية.

هنا يمكن رصد ثلاثة إجهادات:

الأول، يرى أن التطورات الأخيرة وعلى الرغم من أنها كشفت حدود دور الزعامة الأميركية، إلا أنها لن تغير في هذه المرحلة على الأقل من طبيعة النظام العالمي. والثاني، يرى أن التغيير سيكون حتماً بحكم صعود البريكس وبقية السرب الآسيوي إلى قمة القيادة العالمية.

والثالث لا يرى لا هذا ولا ذاك، بل يتوقع بروز "لاقطبية فوضوية" مكان القطبية الأحادية. أي الإجهادات الأقرب إلى الحقيقة؟

كفة المنطق تميل بقوة لصالح نظرية "اللاقطبية". وهذا لسبب مقنع: السلطة العالمية الحقيقية في عصر العولمة تبدو في كل مكان ولا مكان في آن. إنها أشبه بشبح "متشرد" لا منزل واحد له "يسكنه"، أو هو كتيار كهربائي تعرف بوجوده فقط حين يلسعك.

هذه اللاقطبية قد تعني في لحظة ما، أو في مرحلة ما، تفاقم المنافسات والصراعات بين الدول الكبرى القديمة والجديدة، من أميركا وأوروبا واليابان والصين إلى روسيا والبرازيل وبقية النور الآسيوية، بعد أن أصبحت كل هذه الدول رأسمالية. أي أن الصراع سيكون بين مختلف أصناف الرأسماليات الأساسية في العالم، في شكل تنافس على الأسواق والرساميل والموارد الطبيعية وخطوط التجارة البرية والبحرية. وهذا مادفع العديد من المحللين الأوروبيين إلى تشبيه الوضع الدولي الراهن بذلك الذي كان قائماً عشية الحرب العالمية الأولى.

الأمر الثاني، أنه حتى لو تمكنت القوى الكبرى الجديدة والناشئة من تعديل وتحسين النظام الدولي الراهن بالطرق السلمية أو بسلاسة (وهذه مسألة تبدو صعبة بسبب توحش الرأسمالية)، إلا أن هذا لن ينقذ الجنس البشري من ثلاثة أخطار داهمة تهدد وجوده نفسه: الخطر الأول، والأهم، ظاهرة تغيير المناخ.

والخطر الثاني، الديكتاتورية الزاحفة للعوالم الرأسمالية في مجالات العلم والتكنولوجيا كافة والتي تهدد، كما يرى فرانسيس فوكوياما نفسه صاحب نظرية نهاية التاريخ، باستيلاء أخطر استبداد وتقسيم طبقي في التاريخ، ناهيك عن تحويل قطاعات شاسعة من العالم الثالث، التي تعتبر خارج نطاق قوس العوالم، إلى ساحة دمار وأوبئة وحروب وصراعات دموية لاتنقطع.

البدايل

هذا ما ينتظر البشر في السنوات المقبلة. ولهذا السبب بالتحديد، الحل عن مخارج عبر الروس والصينيين والبرازيليين لن ينفع لأنهم يغزلون على المنوال الرأسمالي نفسه. وبالتالي سمحوا لي في الخاتمة أن أعرض بتواضع لثلاثة بدائل يفترض أن تكون محور نشاطات كل القوى المهتمة بانقاذ المجتمعات البشرية من التوحش المتعولم وحتى من الانقراض، وانقاذ أمان الطبيعة من براثن التدمير غير الخلاق. الأول، ضرورة بروز أممية عالمية جديدة تؤسس لأرض جديدة. والثاني، إعادة الاعتبار للبديل الاشتراكي.

والثالث، وعي إنساني جديد ينهي القطيعة المميته بين الإنسان والطبيعة، والإنسان والإنسان، وفي خاتمة المطاف بين الإنسان وبين الحقيقة الحقيقية في الوجود والكون. سأكتفي هنا بالإشارة إلى نداء باماكو الذي أصدرته القمة اليسارية والتقدمية والبيئية العام ٢٠٠٦، والذي قد يكون منطلقاً جيداً للعمل لبناء حضارة بشرية جديدة، وعودة بديلة تقوم على التضامن بدل التنافس، وعلى التعاون الاجتماعي بدل حرية السوق، وعلى حماية البيئة بدل تدميرها، كما العمل (وهنا جديد اليسار العالمي) على توحيد شعوب الشمال الغني والجنوب الفقير في جبهة واحدة ضد الرأسمالية النيو ليبرالية، إنطلاقاً في البداية من خلق جبهة موحدة في الجنوب في إطار ما أطلق عليه "باندونغ-٢".

لقد كانت روزا لوكسمبورغ تقول: إما الاشتراكية أو البربرية. الآن بات يتعين القول، بعد تسارع وتأثر تغيير المناخ وتمادي القطيعة بيننا وبين أمان الطبيعة بفعل نشاطات الرأسمالية المتوحشة: إما تطوير وعي جديد واشتراكية جديدة وحضارة بشرية جديدة، أو... إنقراض الجنس البشري برمته وحتى الحياة برمتها على كوكب الأرض □